ISSN 2605-6496. Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence, Vol. 2, No. 3, pp. 76-89, Oct 2019



Geopolitics and Geostrategic Intelligence

Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence

http://revues.imist.ma/index.php?journal=GIG



العامل الاقتصادي في علاقة المغرب بالتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا

فالح يوسف

باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية –سلا ،جامعة محمد الخامس بالرباط

الملخص :

تحاول هذه الورقة رصد الأرضية الاقتصادية التي تربط المغرب بمنظمة التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا عبر محورين أساسيين، الأول يناقش التجارة البينية بين المغرب ودول الإكواس والثاني يرصد البنية الاستثمارية للمغرب في هذا الفضاء على اعتبار أن طلب المغرب الانضمام لهذا التجمع الاقتصادي جاء ليعكس مرحلة جديدة لعلاقات المغرب مع دول غرب إفريقيا وخصوصا في الجانب الاقتصادي. إلا أن المغرب يواجه كثيرا من العراقيل أبرزها مع نيجيريا التي ترى فيه منافسا اقتصادية شرسا قد يهدد مصالحها في هذه المنطقة إضافة إلى هاجس الاستقرار الأمني ببعض الدول الذي يؤثر على دينامية العلاقات الاقتصادية الثنائية وخصوصا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المغربية.

الكلمات المفاتيح :

الدبلوماسية الاقتصادية، التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، السياسة الخارجية، الاستثمارات الخارجية المغربية، العلاقات الاقتصادية .

This paper attempts to monitor the economic ground between Morocco and the Economic Community of West African States (ECOWAS) through two main axes, The first discusses the bilateral trade between Morocco and the ECOWAS countries and the second monitors the investment structure of Morocco in this space, considering that Morocco's request to join this economic gathering came to reflect a new phase of Morocco's relations with West African countries, especially in the economic aspect, However, Morocco faces many obstacles, most notably with Nigeria, which sees it as a ruthless

economic competitor that may threaten its interests in this region, besides the concern of security and stability in some countries, which affects the dynamism of bilateral economic relations, especially Moroccan foreign investments.

تقديم :

في القارة الإفريقية عدد لا يستهان به من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، إلا أن مفوضية الاتحاد الإفريقي لا تعترف إلا بثمانية تجمعات باعتبارها لبنات أساسية لتحقيق التكامل والاندماج الإفريقي في الوقت الذي تتمتع به القارة بأزيد من 14 مجموعة إقليمية، توجد ست منها شرق وجنوب القارة وهي الكوميسا(COMESA)، والإياك(EAC)، والإيجاد (IGAD)، والسادك(SADC)، والساكو (SACU) ، ومفوضية المحيط الهندي (IOC)، بينما تتمركز في الوسط ثلاث مجموعات اقتصادية وهي وسط القارة هي الإيكاس(ECCAS)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC)، والجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى (CEPGL)و مجموعة واحدة في شمال إفريقيا وهي اتحاد المغرب العربي (UMA) ، إضافة إلى ثلاث مجموعات اقتصادية في غرب إفريقيا وهي التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UEMOA) اتحاد نهر مانو (MRU) .

كان العامل الاقتصادي ولا يزال أحد عناصر الجذب الرئيسية للسياسة الخارجية المغربية تجاه منطقة غرب إفريقيا، بما هي إقليم خام تتركز فيه موارد الطاقة وأسواق التجارة وهذا يعطي التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا أولوية نسبية على خيارات أو جدليات السياسة الخارجية المغربية الأخرى، فهذا التجمع الاقتصادي – مقارنة بباقي التجمعات الاقتصادية الإقليمية – قطع أشواطا كبيرة في مسلسل الاندماج الذي بدأت تظهر أولى معالمه من منتصف ستينيات القرن الماضي[1].

إن ' الموت السريري ' لمنظمة اتحاد المغرب العربي لم يوقف رغبة المغرب في تحقيق اندماج إقليمي يستجيب للتحديات الاقتصادية المتسارعة التي تعيشه الدينامية الاقتصادية والذي تجاوزت فيه بعض الدول العنصر الجغرافي كما هو الحال بالنسبة لدول البريكس .

في هذا الصدد قدم المغرب طلبه للانضمام إلى التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا وتعميق حضوره الدبلوماسي في هذا الفضاء الذي لعب فيه العامل الاقتصادي دورا كبيرا وخصوصا بالنسبة للدول الفرنكوفونية على رأسها ساحل العاج والسينغال، إلا أنه في الوقت آن هناك دول تعارض تواجد المغرب كعضو داخل منظمة الإكواس من قبيل نيجيريا والتي ترى في المغرب منافس اقتصادي يهدد مصالحها الإستراتيجية وثقلها الدبلوماسي في المنطقة بشكل عام[2]، وهو ما يدفعنا للحديث أكثر عن العلاقات الاقتصادية التي تربط المغرب بدول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا باعتبارها مدخل أساسي لفهم توجهات المغرب نحو هذه المنطقة الحيوية.

---

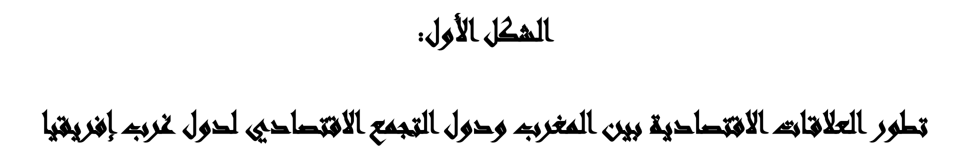
[1]KemekoDiakite(2017)Droit de l'intégration Africaine, Organisations communautaires en Afrique de l'Ouest, rapports entre les organisations sous-régionales, l'Union africaine et l'Organisation des Nations unies, défis prioritaires de l'intégration en Afrique, Edition de L'HARMATTAN, la page : 15.

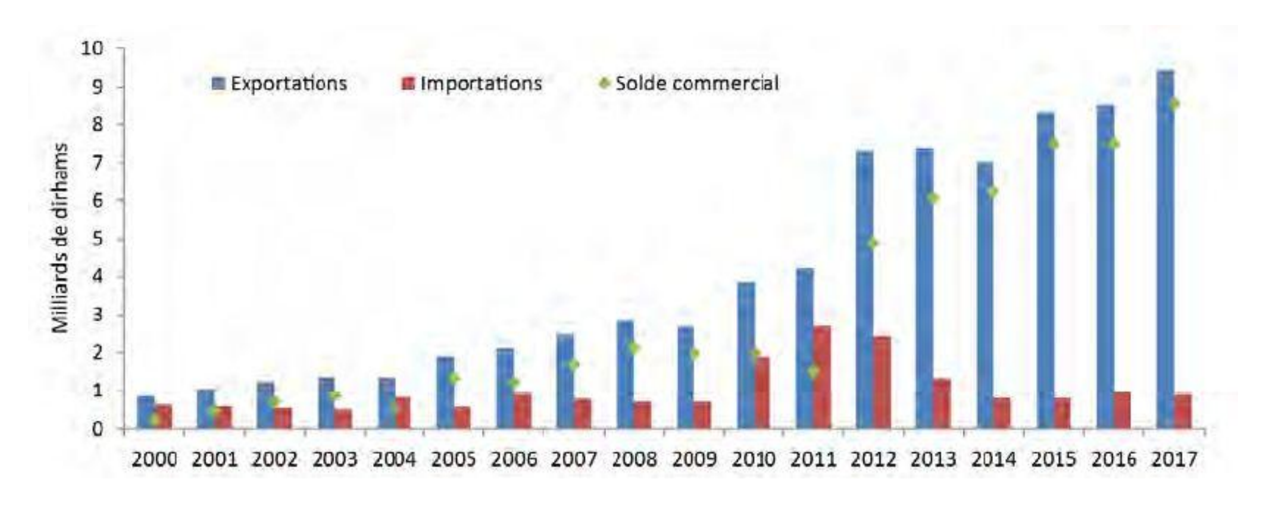
[2]Joel AdelusiAdeyeye(2019)Morocco's attempt at Joining the Economic Community of West African States (ECOWAS): Legal andPolitical Considerations, Vol 1, No 2, INTERNATIONAL REVIEW OF LAW AND JURISPRUDENCE, page: 167.

وإذا ما حاولنا تفكيك بنية هذه التفاعلات الاقتصادية بين المغرب والإكواس فمن الضروري ربطها بالفرص الاقتصادية انطلاقا من حجم ونوعية التجارة البينية بين الجانبية وديناميتها في المنطقة، إضافة لهندسة الاستثمارات الخارجية المغربية في هذا الفضاء الجهوي.

أولا: التجارة البينية

عرفت دينامية العلاقات التجارية بين المغرب ودول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا تطورا ملحوظا في السنوات الماضية، فبعد أن كانت تبلغ قيمتها 1,5 مليار درهم عام 2000 سجلت السنة الماضية ما يناهز 10,3 مليار درهم وذلك بسبب تسارع وتيرة حجم الصادرات المغربية في هذا الفضاء، إضافة إلى ارتفاع معدل الواردات المغربية من دول التجمع الاقتصادي التي سجلت أعلى نسبة عام 2011 وقد بلغت 2,7 مليار درهم لتنخفض بعد ذلك بنسبة 0,8 مليار درهم .[3]





المصدر: مكتب الصرف

إن الصادرات المغربية تتكون بشكل أساسي من الأسمدة التي تشكل ما يناهز % 19,5 من قيمة الصادرات الموجهة لدول الإكواس ما بين 2000-2017، ونشير إلى أن المغرب هو أكبر مورد في المنطقة

[3]Mohamed Adam El Hani, Fatima Hamdaouiet Anass Saidi (2018) Echange commerciaux Maroc – CEDEAO : Opportunités par pays et par produit, DEPF Policy Africa, Ministre de l'économie et des finances, direction des études et des prévisions financières, page : 17.

بنسبة(32 %)، تليه روسيا (11,6 %)[4]. وهذا راجع إلى رسوم الاستيراد التي لا تشكل عائقا أمام هذا القطاع التجاري وخصوصا بعد ارتفاع طلب دول الإكواس للأسمدة بشكل تدريجي.

قطاع الصيد البحري واحد من بين المؤهلات الاقتصادية المغربية والرائدة في مجال التصدير بحيث يشكل ما يقارب 13 % من إجمالي الصادرات في منطقة التجمع الاقتصادي، تواجد المغرب يختلف حسب طبيعة المنتج فإذا كان ثاني مورد للأسماك المحضرة بنسبة 38 % بعد الصين 39% فإن مساهمته بالأسماك الطازجة تبقى ضعيفة بنسبة 1,1% من إجمالي واردات التجمع الاقتصادي، بحيث يبقى أهم مورد له كل من هولاندا بنسبة 19% وموريتانيا بنسبة 14%. ويبقى رهان المغرب في مفاوضات الانضمام لهذا التجمع على تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية من أجل توزيع قاعدة صادراته البحرية في هذا الفضاء الجهوي .

أما فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية المصدرة نحو دول الإيكواس فهي تبقى منخفضة بالرغم من أن المغرب يعتبرها إحدى المرتكزات الأساسية في صادراته نحو شركائه الاقتصاديين، بحيث أن حصته داخل التجمع الاقتصادي لهذه المنتجات لا يتعدى 3,6 % ، وتعتبر هولاندا المورد الأساسي لدول المنظمة بنسبة % 55 تليها الصين بنسبة قدرها 13 % ، وفي حالة إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة حاليا بين 5% و 35 % بمتوسط 17,2 %.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن بعض المنتجات المغربية الأخرى حاضرة في سوق التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا من بينها معدات توزيع الكهرباء بنسبة قدرها 6,2% ، منتجات النسيج والملابس 0,3% ، وتبقى كل من الصين والهند الموردين الرئيسيين في هذه المجالات، إضافة إلى قطاع السيارات التي يسجل فيها المغرب نسبة 2 % من إجمالي واردات الإيكواس مع العلم أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا يبقون أهم مورد لدول التجمع الاقتصادي في هذا القطاع .

وإذا ما قارنا تواجد السلع المغربية في سوق الإكواس قبل عشر سنوات فإننا سنلاحظ أن الصادرات المغربية لم تعد تقتصر على القطاعات التقليدية كالأسمدة والصناعات الغذائية بل أصبحت تركز على قطاعات أخرى من أجل تحسين ممارستها الاقتصادية الخارجية بما في ذلك منتجات الصناعة الكيميائية.[5]

عموما فإن هذه المجالات واعدة للتجارة الخارجية المغربية ولاسيما بعد استكمال إجراءات الانضمام في المنظمة الاقتصادية كما أن إلغاء الرسوم الجمركية سيشجع المقاولات المغربية للانفتاح أكثر على هذه الدول في إطار شراكة رابح – رابح، وستفتح الفرصة أمام الدول الرائدة في مجال التصدير لتوسيع قواعد حضورها داخل المغرب، ولاسيما أنها لا تحقق نسبا مرتفعة من جدول الواردات المغربية مقارنة بدول أخرى .

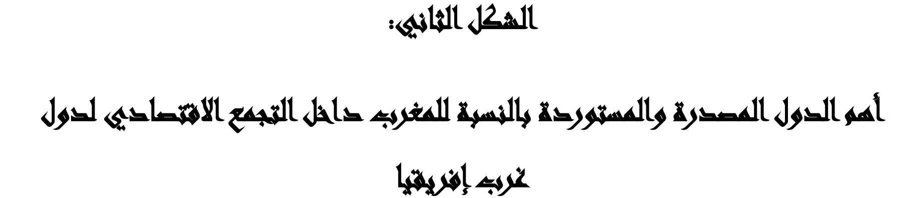
وإذا ما تتبعنا حضور دول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في السوق المغربية فسننطلق من المجالات التي يصنفها الإيكواس ذات أولوية في جدول الصادرات وفي مقدمتها المنتجات الطاقية، بحيث

[4] Ibid, page : 16 .

[5] Etude de Département des Statistiques des Echanges Extérieurs (2017) Echanges Maroc-Afrique Subsaharienne, office des changes, Ministère de l'économie et des finances, royaume du Maroc, page : 7, Rabat.

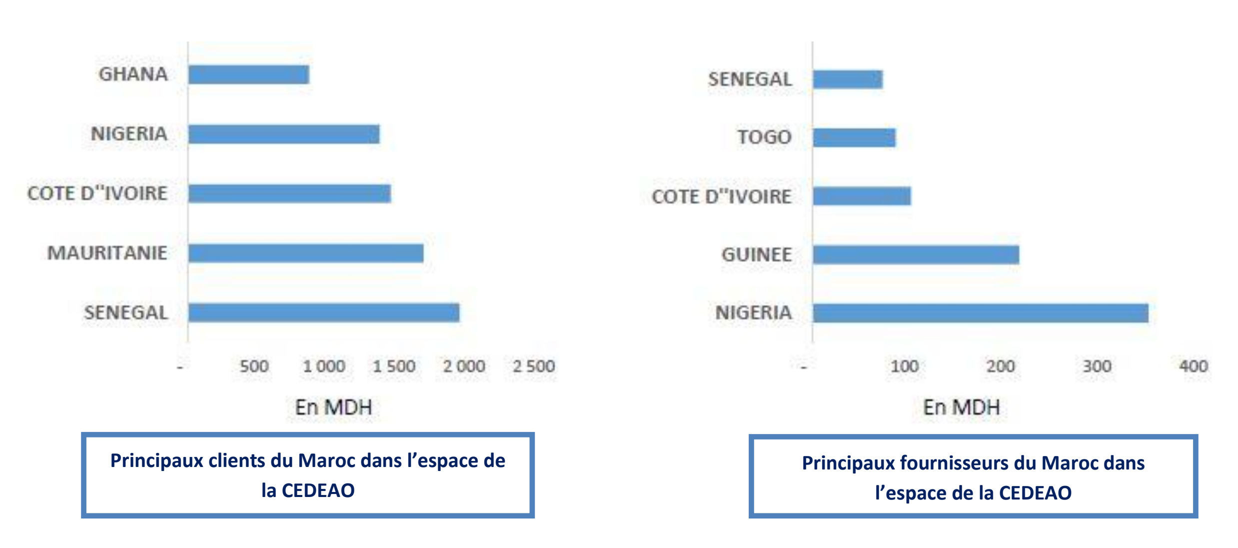
تملك بعض دول التجمع تجربة رائدة في هذا المجال من بينها نيجيريا، إلا أن مساهمة الإيكواس في نسبة صادراتها للمملكة لا تتجاوز نسبة 3% رغم انخفاض قيمة التعريفة المطبقة (2,5%)، كما نشير إلى أن أهم مورد بالنسبة للمغرب هو السعودية بنسبة (83%) .[6]

من بين المنتجات أيضا القطن الذي يشكل 12 % من قيمة الواردات المغربية في هذا المجال إضافة إلى بعض المنتجات من بينها الكاكاو (10%) البن (13%) الخشب (11%) و غالبة الرسوم الجمركية لهذه المنتوجات لا تتجاوز 2,5% .



الشكل الثاني:

أهم الدول المصدرة والمستوردة بالنسبة للمغرب داخل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا



إن أهم الزبناء المحوريون للمغرب في سوق التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا هو السنغال (1.9 مليار درهم) وساحل العاج (1.4 مليار درهم) ونيجيريا (1.4 مليار درهم)، أما فيما يتعلق بالواردات فإن نيجيريا تعد أكبر مورد للمغرب في هذه المنطقة بنسبة 34.6 ٪ ، تليها غينيا وساحل العاج وتوغو بنسبة 21.3 ٪ و 10.2 ٪ و 8.6 ٪ على التوالي من إجمالي الواردات.فهذه المعدلات تبقى ضعيفة وغير مؤثرة بشكل كبير في دينامية السياسات الاقتصادية ولاسيما أن التكتلات الاقتصادية تساهم في الثلثين منها، وذلك راجع إلى عوامل عديدة منها بينها النمو الاقتصادي لهذه الدول، وبالتالي فإن من واجب الدول التفكير في أدوات

[6]Mohamed Adam El Hani, Fatima Hamdaouiet Anass Saidi (2018) Echange commerciaux Maroc – CEDEAO : Opportunités par pays et par produit, DEPF Policy Africa, Ministre de l'économie et des finances, direction des études et des prévisions financières, page : 17.

جديدة من أجل تحقيق مراتب متقدمة على المستوى الاقتصادي في إطار سياسة رابح – رابح[7] ومن بين هذه الأدوات ما يعرف بالمشاريع التكاملية.

ويمكن اعتبار مشروع أنبوب الغاز واحدا من هذه المشاريع التي سيجني من خلالها المغرب أرباحا اقتصادية على الرغم من بعض التعقيدات التي يطرحها[8]. فنجاح الأطراف في إنشاء هذا المشروع سيشكل دفعة إضافية على نفس النسق مع بلد قوي ومؤثر في الساحة الإقليمية وسيسهل الوصول إلى مجالات أخرى بالنسبة للمغرب ومن ضمنها مسلسل الاندماج الجهوي [9] .

إجمالا فإن ضعف المعدلات التجارية لا يعكس بالضرورة التأثر بالظروف السياسية على الرغم من الدور الذي تعكسه في تسهيل أو تعقيد وتيرة العمل المشترك وتوفير الشروط العامة لذلك . فتواجد بعض الدول التي تختلف مع المغرب في الكثير من الملفات السياسية على المستوى الإقليمي لم يوقف رغبته في توسيع قاعدة تفاعلاته الاقتصادية مع هذه الدول وهو الأمر الذي لم يكن مسموحا به في السابق بحيث كان العامل الإيديولوجي يؤثر بشكل كبير على الخريطة الاقتصادية، والمفترض ألا تؤثر الخلافات السياسية في العلاقات الوظيفية بين الدول.

وبناء على ذلك فإنه لا يجب الاستهانة بوجود تفاعلات اقتصادية مع دول الإكواس حتى وإن كانت ضعيفة أو هامشية بالنسبة للمغرب لأنها قد تؤدي إلى تسريع عملية الانتشار إلى مجالات وقطاعات وظيفية أخرى في حال توفر بعض المرونة السياسية، إضافة إلى ذلك فإن المغرب لا يراهن فقط على التجارة البينية في تفاعلاته الاقتصادية مع هذه المنطقة، إنما يعتمد كذلك على استثماراته الخارجية داخل هذه الدول.

ثانيا : الاستثمارات الأجنبية

إن انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية دفع صناع القرار الاستراتيجي للمملكة من أجل البحث عن أدوات جديدة للحفاظ على العلاقات الثنائية التي كانت تجمع المغرب ببعض الدول داخل هذه المنظمة وكذلك من أجل محاباة بعض الدول لتحقيق التعاون السياسي اعتمادا على هذه الأدوات، وإذا ما لاحظنا أكثر فإن البدايات الأولى للاستثمارات المغربية بشكل عام كانت مع منظمة اتحاد المغرب العربي رغبة منه في تحقيق اندماج جهوي متقدم رفقة دول المغرب الكبير إلا أن الهاجس السياسي عرقل هذا المسار وهو الأمر

---

[7] Khadija Boutkhili et ChamkhiSaid (2017) Les relations Maroco-Nigérianes à la lumière de l'alternance politique auNigeria, Espace Géographique & société Marocaine, No 19, page : 124.

[8] مشروع الغاز بين المغرب ونيجيريا شروعأنبوبالغازدجنبر 2016، وتمإطلاقدراسةالجدوىفيماي 2017. هذا المشروع سيغير بعض معالم التوازن في المنطقة، فروسيا لا ترغب وصول الغاز إلى القارة الأوروبية لأنه المزود الرئيسي لها وتستخدم روسيا كثيرا هذا الملف للضغط على القارة العجوز فيما يخص مصالحها الاستراتيجية إضافة إلى دور الصين المتزايد وخصوصا بعد الإعلان عن طريق الحرير، هذا على المستوى الدولي أما على المستوى الإقليمي هذا الملف يشكل محط صراع وتنافس بين الجزائر و المغرب ولاسيما قد سبق واتفقت مع الجزائر قبل عقد من الزمن لإنجاز هذا المشروع غير أنه بقي مجمدا طيلة هذه المدة خصوصا وبالتالي فيمكن اعتباره مصدر " إزعاج "بالنسبة للجزائر ولاسيما أنه سيمر عبر 11 دولة قبل وصوله للمغرب، إضافة إلى الأدوار التي يمكن أن يلعبها حقل الغاز المشترك بين موريتانيا والسينغال في دينامية هذا الملف.

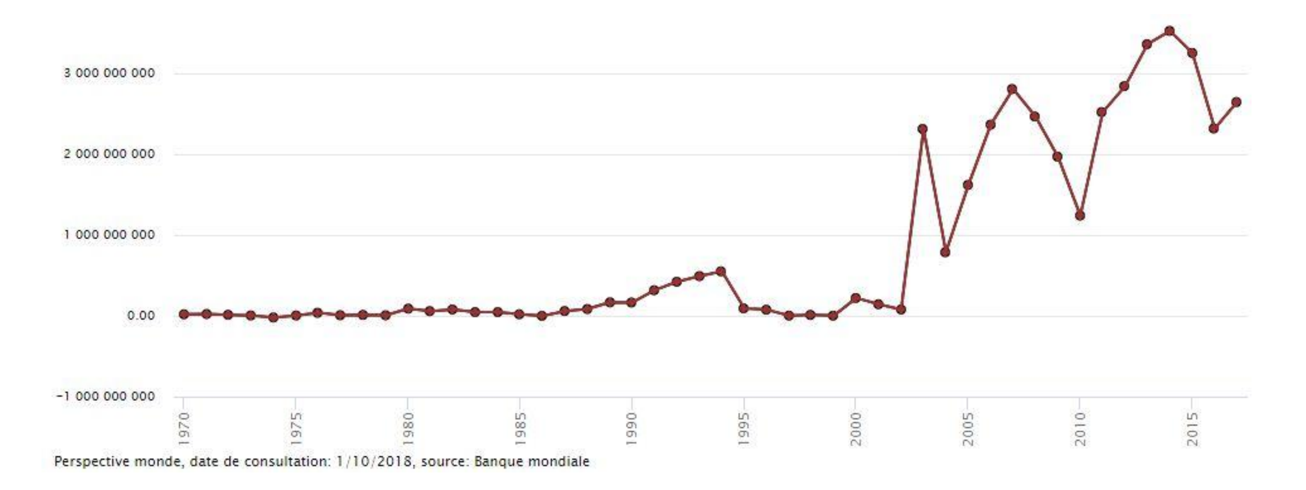
[9] التهامي عبد الخالق(2017) أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب : أهداف استراتيجية ورهانات وتحديات، تقرير صادر عن مكتب الجزيرة للدراسات، الدوحة – قطر، الصفحة 4.

الذي حاولت الدول الإفريقية استثماره من أجل مصلحتها الوطنية وخصوصا أنها لا تخرج عن سياق التنافس المغربي الجزائري في المنطقة[10].



الشكل الثالث:

تطور الاستثمارات المغربية الأجنبية إلى حدود سنة 2017



Perspective monde, date de consultation: 1/10/2018, source: Banque mondiale

إن فعالية الاستثمارات المغربية ظلت متواضعة إلى حدود 2005، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ضعف النظام الاقتصادي المغربي، إضافة إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية ركزت أكثر في تفاعلاتها مع الشركاء التقليديين على رأسهم الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي دفع المغرب لرسم خارطة طريق جديدة تحت ما يعرف بسياسة تعدد الشركاء والانفتاح على إفريقيا وشراكة جنوب – جنوب.

بعد هذه المرحلة قام المغرب بتحسين موقعه بشكل تدريجي في خريطة الاستثمارات الإفريقية وخصوصا في منطقة الإكواس فقد تنبه إلى أن غرب إفريقيا مازال منطقة بكرا فكثف استثماراته الاقتصادية والتنموية في هذه المنطقة.[11]

---

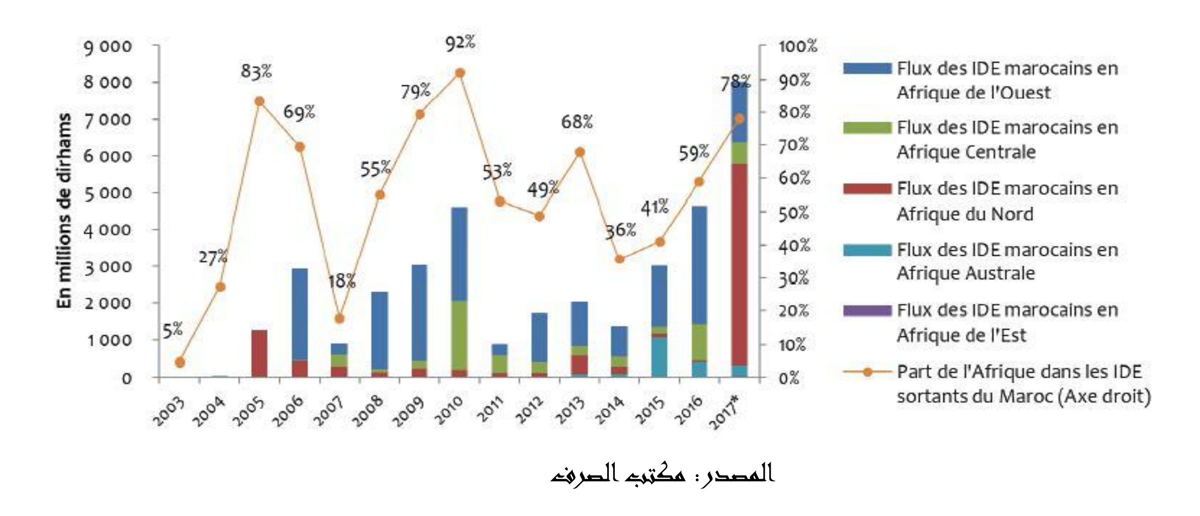
[10]AnouarBoukhars (2019) Reassessing the power of regional security providers:the case of Algeria and Morocco, Middle Eastern Studies, VOL. 55, NO. 2, Routledge: Taylor & Francis Group publishing, page : 249.

[11] يحيى بولحية(2014) محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، الثوابت والمتغيرات، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد العاشر، الصفحة 79.

الشكل الرابع:

حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المغربية في الفضاء الإفريقي ما بين

2003-2017



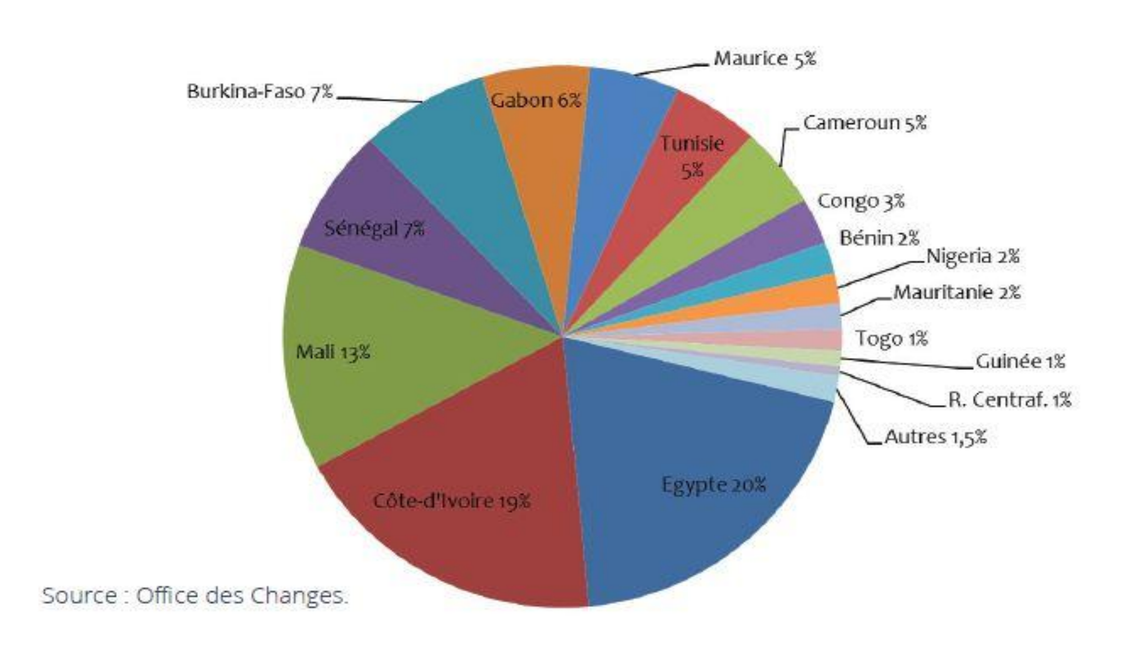
المصدر: مكتب الصرف

الاستثمارات المغربية داخل القارة السمراء بلغت حوالي 37 مليار درهم إلى حدود 2017 وهي تشكل ما يقارب 60% من مجموع هذه الاستثمارات، بحيث تستحوذ منطقة غرب إفريقيا على ما يقارب 55 % منها وتليها منطقة شمال إفريقيا بنسبة% 25 وبعدها منطقة وسط إفريقيا بـ15%، ثم منطقة جنوب إفريقيا بنسبة تقدر بـ5%. إن مبدأ التدرج نقل المغرب على مستوى الاستثمارات من سياسة التركيز إلى سياسة الانتشار داخل الفضاء الإفريقي، فهي متواجدة اليوم بثلاثين دولة إفريقيا بنسب مختلفة إلا أن لها وقع مباشر على هذه الدول بشكل عام وعلى ودول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا بشكل خاص [12].

[12] Ait Soussane, J. et Mansouri, Z (2019) Investissements directs étrangers marocains et croissance économique des pays de la CEDEAO : une analyse de causalité bivariée dynamique, Revue "Repères et Perspectives Economiques" [En ligne], Vol.3, N° 5 / 2ème semestre 2019, mis en ligne le 01 juillet 2019.URL: https://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=16830 .

الشكل الخامس :

التوزيع الجغرافي للاستثمارات المغربية داخل الفضاء الإفريقي :



إذا ما استثنينا مصر التي استضافت استثمارا مهما قبل سنتين في القطاع البنكي[13] ، فإن المغرب رغم اعتماده على سياسة الانتشار في القارة الإفريقية إلا أن النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات تستحوذ عليها الدول التي تعتبر محاور إستراتيجية بالنسبة له في منطقة التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، ساحل العاج بنسبة (19 %) ومالي بنسبة (13%) والسينغال بمعدل (7%) وبعدها بوركينا فاسو(7%) .

بمعنى آخر أن المغرب يتجه أكثر صوب الدول الفرنكوفونية على حساب الدول الأنجلوسكسونية على اعتبار أن المغرب تربطه علاقات متميزة مع غالبية هذه الدول وخصوصا منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، إضافة إلى أنه عضو فاعل في المنظمة العالمية للفرنكوفونية وهو الأمر الذي يسهل على المغرب تعزيز العلاقات الثنائية التي تربطه مع هذه الدول وتنشيط عملية الدبلوماسية الاقتصادية الهادفة للترويج للصادرات والاستثمارات على المستوى الثنائي والمتعدد [14].

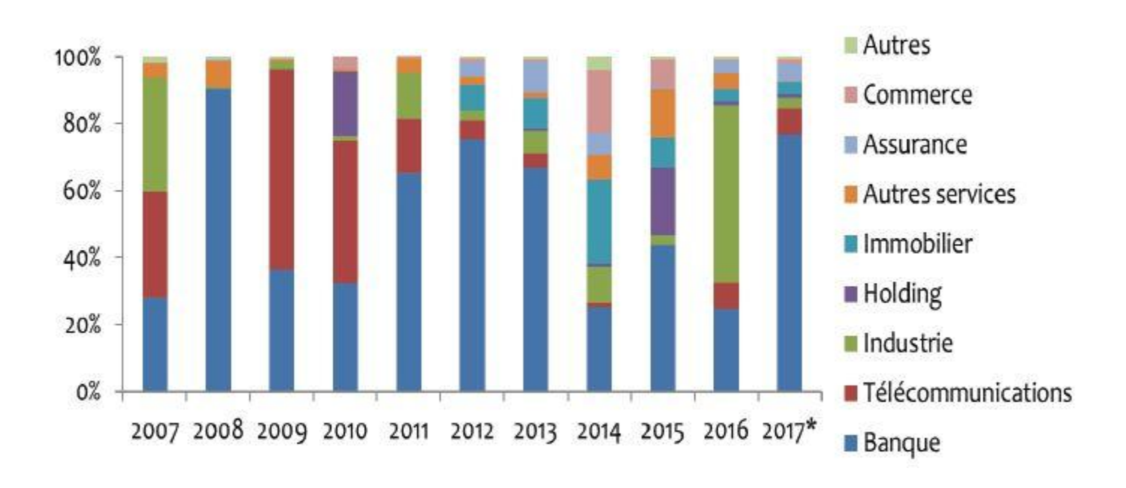
---

[13] LahssenMoqana (2017)Egypt Top Destination for Moroccan Foreign Investments in 2017, Wednesday, 5 December 2018, Asharq Al-Awsat, for more details : https://aawsat.com/english/home/article/1492231/egypt-top-destination-moroccan-foreign-investments-2017.

[14] يوسف صدقي، (2015)استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي، توسع المجال وتعدد الفاعلين، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة العدد 17، الصفحة 56.

الشكل السادس:

القطاعات الاستثمارية المغربية داخل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا ما بين 2007 و2017.



المصدر: مكتب الصرف

الحضور الاستثماري المغربي في غرب إفريقيا يشمل عدة قطاعات أبرزها قطاع الاتصالات والأبناك والسيارات وغيرها من القطاعات كما يوضح الشكل أعلاه، غير أن الملاحظ هو أن المجال الصناعي لم يكن ذا أولوية بالنسبة لطبيعة الاستثمارات المغربية الحاضرة في دول التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، فبعد أن كان لا يتخطى عتبة (6%) سجلت في نهاية 2016 نسبة (53%) من الاستثمارات الموجهة نحو القارة بأكملها وخصوصا في دول ساحل العاج والبنين، إلا أنه تراجع بعد ذلك بسبب تسارع دينامية التواجد الدولي في هذه المنطقة وخصوصا الاستثمارات الصينية التي يصعب مجاراتها على مستوى التصنيع في إفريقيا [15].

إن مسألة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الإكواس واحدة من السياسات المعتمدة في أجندة دبلوماسية الاستثمار الخاصة بالمغرب إلا أنها تحاول قدر الإمكان موازنتها مع استراتيجية جلب الاستثمارات للمغرب كذلك وتوجيه صناعاتها نحو إفريقيا بشكل عام ودول الإكواس بشكل خاص ولاسيما أنها تحوي ما يقارب 350 مليون مستهلك.

على الرغم من هذه الامتيازات والخصائص التي تميز هذه الرقعة الجغرافية إلا أن المغرب يواجه تحديات كثيرة في تفاعلاته مع الدول التي تنتمي لهذا الفضاء، فتطور مقومات النظام الاقتصادي المغربي تأثر بشكل كبير على مردوديته في هذه الدول وخاصة في ما يتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية [16]، كما أن التنافس الإقليمي لدول الجوار قد يؤثر على السياسة التي ينهجها المغرب مع دول التجمع وخصوصا أن محور الجزائر – نيجيريا راكم تجربة مهمة في هذا الإطار منذ ثمانينيات القرن الماضي وهو الأمر الذي يحول دون تحقيق

---

[15] حكمات العبد الرحمان (2016) استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، مجلة سياسات عربية،دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة العدد 22، الصفحة 78 .

[16] Malick Sane, (2016) Determinants of Foreign Direct InvestmentInflows to ECOWAS Member Countries:Panel Data Modelling and Estimation, ModernEconomy 7, Scientific Research Publishing, page : 1525.

اندماج إقليمي وجهوي يواجه الدول الاقتصادية الكبرى التي تقتات من هذه التجزئة، إضافة إلى عدم استقرار النظم السياسية بهذه المنطقة قد ينقل الاستثمارات الخارجية المغربية من بوابة واعدة للدبلوماسية المغربية إلى مغامرة اقتصادية قد تهدد الأهداف التي أنشئت من أجلها. كما أن التحديات الأمنية تشكل أولوية بالنسبة للمغرب باعتبار هذا الفضاء تنمو فيه الخلايا الإرهابية والجريمة المنظمة وهو الأمر الذي يستدعي بناء شراكات تنخرط فيها الدول على المستوى الإقليمي والدولي من أجل القضاء على بؤر التوتر في هذا الفضاء.

خاتمة :

لم يكن للمحدد الاقتصادي مكانة في أجندة السياسة الخارجية المغربية كالتي أصبح عليها اليوم وذلك راجع للظروف السياسية والأمنية التي مرت منها غالبية الدول الإفريقية واحتدام التنافس والصراع فيما بينها في البحث عن الزعامة وأدوار قيادية داخل القارة وتحقيق مصالحها الجيوستراتيجية والتي كان المغرب واحدا من هذه الدول منذ ستينيات القرن الماضي. إلا أن اختياراته الأيديولوجية إبان هذه المرحلة كان لها تأثير كبير على دبلوماسيته تجاه الفضاء الإفريقي دفعت به إلى الخروج من منظمة الاتحاد الإفريقي وقطع العلاقة مع العديد من الدول الإفريقية بسبب اعترافها بجبهة البوليزاريو وهذا أثر على مردوديته على المستوى الدبلوماسي داخل القارة السمراء.

إلا أنه وجد من البوابة الاقتصادية أحد المرتكزات الأساسية التي ستساهم في تعزيز مكانته داخل القارة الإفريقية بشكل عام وداخل غرب إفريقيا بشكل خاص، فبعد عودته للاتحاد الإفريقي قام المغرب بتقديم طلب انضمام رسمي للتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في ظل جمود اتحاد المغرب العربي الذي تعرقل الملفات السياسية أهدافه في تحقيق اندماج مغاربي يستجيب لتطلعات شعوب هذه المنطقة. فعلى الرغم من تواجد دول تدافع بشكل كبير على تواجد المغرب داخل التجمع إلا أن مسألة العضوية تطرح إشكالات قانونية بأقنعة اقتصادية وسياسية محضة في ظل تباين الإرادات السياسية للدول الإقليمية وتحديدا بين المغرب ونيجيريا من جهة ومسألة الضغط على الدول الأعضاء داخل التجمع الاقتصادي من طرف الفاعلين الدوليين من جهة أخرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، فرنسا وهولاندا لما لها من مكاسب اقتصادية في هذه المنطقة، إضافة إلى دورها في توجيه المشاريع والمساعدات إلى هذا الفضاء عبر المؤسسات الدولية لأن مساهمات الدول الأعضاء لا تكفي لتغطية هذه الاحتياجات [17].

وبالتالي فإن مخرجات هذا الصراع الخفي لا يمكن تدبيره إلا عن طريق التوافق وخصوصا بين نيجيريا والمغرب ما يجعل عضوية المغرب داخل التجمع الاقتصادي مشروطة تتحقق بشكل تدريجي وهي المسألة التي يحاول المغرب تجاوزها عبر المشروع التكاملي الذي سبق وأن أشرنا إليه، فلا يمكن لنيجيريا أن تسمح للمغرب

[17] SidibSalian, Processus d’intégration régionale en Afrique de l’ouest : Cas de la CEDEAO, thèse de doctorat sous la direction de Saham Mohammed, l’institut des études Africaine, l’Université Mohammed V Rabat,Année Universitaire 2009-2010, page 110.

مأسسة ثقله الاقتصادي والسياسي بشكل مباشر وسلس داخل التجمع باعتبارها مهندسة التوجهات الاقتصادية لهذه المنظمة والمستفيدة الأكبر من الوضعية الراهنة في المنطقة.

المراجع المعتمدة :

- يحيى بولحية(2014)محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، الثوابت والمتغيرات، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 10.

- يوسف صدقي(2015) استراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي، توسع المجال وتعدد الفاعلين، مجلة سياسات عربية،مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة العدد 17.

- حكمات العبد الرحمان (2016) استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، دورية محكمة تعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة، العدد 22.

- Joel AdelusiAdeyeye(2019) Morocco's attempt at Joining the Economic Community of West African States (ECOWAS): Legal and Political Considerations, Vol 1, No 2,INTERNATIONAL REVIEW OF LAW AND JURISPRUDENCE.

- Khadija Boutkhili et ChamkhiSaid (2017) Les relations Maroco-Nigérianes à la lumière de l'alternance politique au Nigeria, No 19, Espace Géographique & société Marocaine.

- Mohamed Adam El Hani, Fatima Hamdaoui et Anass Saidi, (2018) Echange commerciaux Maroc – CEDEAO : Opportunités par pays et par produit, DEPF Policy Africa, Ministre de l'économie et des finances, direction des études et des prévisions financières,

- AnouarBoukhars (2019) Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco, Middle Eastern Studies, VOL. 55, NO. 2, Routledge: Taylor & Francis Group publishing.

- Ait Soussane, J. et Mansouri, Z. (2019) Investissements directs étrangers marocains et croissance économique des pays de la CEDEAO : une analyse de causalité bivariée dynamique, Revue "Repères et Perspectives Economiques" [En ligne], Vol.3, N° 5 , mis en ligne le 01 juillet 2019. URL:

https://revues.imist.ma/index.php?journal=rpe&page=article&op=view&path%5B%5D=16830 .

- Malick Sane (2016) Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to ECOWAS Member Countries: Panel Data Modelling and Estimation, Modern Economy 7, Scientific Research Publishing.

- SidibSalian, (2009-2019) Processus d'intégration régionale en Afrique de l'ouest : Cas de la CEDEAO, thèse de doctorat sous la direction de Saham Mohammed, l'institut des études Africaine, l'Université Mohammed V Rabat, Année Universitaire.

- LahssenMoqana (2017) Egypt Top Destination for Moroccan Foreign Investments in 2017, Wednesday, 5 December 2018, Asharq Al-Awsat, for more details : https://aawsat.com/english/home/article/1492231/egypt-top-destination-moroccan-foreign-investments-2017.

التقارير :

- التهامي عبد الخالق(2017) أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب : أهداف استراتيجية ورهانات وتحديات، تقرير صادر عن مكتب الجزيرة للدراسات - قطر.

-

- Département des Statistiques des Echanges Extérieurs (2018) Maroc – CEDEAO : Cadre règlementaire et évolution des échanges extérieurs (commerce et investissements), office des changes, Ministère de l'économie et des finances, royaume du Maroc.

- Etude de Département des Statistiques des Echanges Extérieurs (2017) Echanges Maroc-Afrique Subsaharienne, office des changes, Ministère de l'économie et des finances, royaume du Maroc.